الفصل الثاني

تطور وخصائص سوق العمل الأردني
١٩٥٥ - ١٩٨٩

د. محمد سعد عميرة

مقدمـــــة

شهـد الأردن تغيرات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية كبيرة منذ نشأته أثرت بشكل مباشر وملحوظ على بنيته السكانية من جهة وعلى هيكله الاقتصادي من جهة أخـرى. فنتيجـة للهجـرة القسـرية بعد حرب عام ١٩٤٨ وتدفق المهاجرين من فلسطين المحتلة إلى الأردن، بضفتيه الشرقية والغربية، فقد تضاعف عدد السكان مما أدى إلى خلق خلل في سوق العمل حيث فاق عرض القوى العاملة الطلب المحلي عليهـا لعـدم مقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الأعداد الكبيرة من القـوى العاملة اللاّجئة، الأمر الذي أدى إلى ظهور نسبة بطالة عالية خلال فترة الخمسينـات. غير أن معدل البطالة قد انخفض نسبياً في أوائل الستينات نتيجةً للجهـود الإنمـائية من جهـة، ولهجـرة القوى العاملة الأردنية إلى الدول العربية المصدرة للنفط بحثاً عن فرص العمل من جهةٍ أخرى.

كما وأدت الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ لفقدان الضفة الغربية وتدفق أعداد كبيرة من سكانها إلى الضفة الشرقية من الأردن مما سبب مرةً أخرى ظهور اختلالات واضحة في سوق العمل، تمثلت في ارتفاع نسبة البطالة في أواخر الستينـات وأوائـل السبعينات. وحتمت الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت خلال السنوات التي تلت عام الحرب تبني خطط التنمية الاقتصادية الشاملة منـذ عام ١٩٧٣ للتغلب على هذه المشـاكـل وتحقيق التـوازن في سوق العمل

الأردني . وقد واكب ذلك استمرار هجرة القوى العاملة إلى الدول العربية المصدرة للنفط بحثاً عن فرص العمل مما أدى إلى ظهور اختناقات في أسواق عمل العديد من المهن منذ عام ١٩٧٤ . ونتيجة لذلك أخذ الأردن باستيراد الأيدي العاملة من الدول العربية المجاورة لتغطية العجز في سوق العمل المحلي وللقضاء على احتمالات حدوث اختناقات أخرى، وبذلك أصبح سوق العمل الأردني منذ ذلك العام مصدِّراً للعمالة الأردنية ومستورداً للعمالة الأجنبية في نفس الوقت. وعليه، فقد انخفضت معدلات البطالة في أوائل الثمانينات إلى مستويات لم تتحقق من قبل، غير أن هذا الوضع لم يستمر حيث عادت نسب البطالة إلى الارتفاع في منتصف الثمانينات نتيجة للظروف الاقتصادية التي مر بها الأردن والدول العربية النفطية مما تسبب في انخفاض الطلب على الأيدي العاملة في تلك الدول وعودة أعداد متزايدة من الأردنيين العاملين في الخارج.

وفي ضوء هذه التغيرات المتتابعة، يأتي هذا الفصل ليناقش تطورات وخصائص سوق العمل الأردني من خلال جزئين يعكسان فترتين كما يلي :

أولاً : سوق العمل في الأردن خلال ١٩٥٥ ـ ١٩٦٦ .

ثانياً : الخصائص الرئيسية لسوق العمل الأردني خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٨٩ .

أولاً : سوق العمل في الأردن خلال ١٩٥٥ ـ ١٩٦٦ :

لقد تأثر سوق العمل الأردني بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي مرت بها البلاد خلال فترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٦ . فكان لحرب عام ١٩٤٨ وماتلاها من هجرة قصرية للفلسطينيين إلى الضفتين الغربية والشرقية من الأردن آثار مباشرة على الوضع السكاني والاجتماعي وبالتالي لتشكل الخصائص الرئيسية لسوق العمل. فبعد عام ١٩٤٨ واتحاد الضفة الشرقية والضفة الغربية فقد تضاعف عدد سكان الأردن ثلاث مرات. تشير المعلومات المتوفرة إلى أن عدد سكان الأردن (الضفة الشرقية) قد ارتفع من حوالي ٣٧٥ ألف نسمة في نهاية عام

١٩٤٧[١] ليصل إلى ١,٣٢٩ ألف نسمة عام ١٩٥٢ (للضفتين الشرقية والغربية وبدون المقيمين في معسكرات الجيش) وإلى ١,٧٠٦ ألف نسمة في عام ١٩٦١، الجدول رقم (٢-١٤). وقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تدفقوا إلى الأردن في عام ١٩٤٨ بحوالي ٤٧٦ ألف نسمة، أقام ٢٨٪ منهم في الضفة الشرقية[٢]. وبلغ معدل نمو السكان حوالي ٣,١٪ سنوياً خلال فترة الخمسينات والستينات. فانبثقت عن هذه التغيرات الديموغرافية الخصائص الرئيسية لسوق العمل الأردني خلال فترة ١٩٥٥ - ١٩٦٦.

ولعدم توفر المعلومات الضرورية عن القوى العاملة الأردنية خلال هذه الفترة فسيقتصر التحليل في معظمه على عامي ١٩٥٥ و١٩٦١. يظهر من الجدول رقم (٢-١٥) بأن عدد القوى العاملة في الأردن قد انخفض من حوالي ٤٣١,١ ألف في عام ١٩٥٥ إلى ٣٨٩,٩ ألف في عام ١٩٦١ بسبب تزايد الهجرة العمالية إلى الدول العربية النفطية بشكل ملحوظ في تلك الفترة حيث قدر عدد القوى العاملة الأردنية في الخارج بحوالي ٣٥١٧٤ في عام ١٩٦١. وحتم هذه الهجرة الأوضاع الاقتصادية السائدة في تلك الفترة والتي تمثلت بعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين في سوق العمل نتيجة النمو السكاني المتسارع والمفاجىء بعد عام ١٩٤٨ وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين هم في سن العمل إلى هذا السوق مما عكس نسبة بطالة عالية خلال الخمسينات والستينات.

وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن معدل البطالة قد انخفض بشكل ملحوظ من ١٦,٥٪ في عام ١٩٥٥ حسب تقديرات البنك الدولي إلى ٧٪ في عام ١٩٦١ وإلى حوالي ٥,٤٪ في عام ١٩٦٦[٣]. ويعود ذلك لسببين رئيسيين: هما تزايد الهجرة العمالية إلى الدول العربية النفطية، وزيادة الجهود الإنمائية، التي تمثلت بتبني برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية ١٩٦٢ - ١٩٦٧، وبالتالي تنامي المقدرة الوطنية على استيعاب أعداد أكبر من القوى العاملة. فقد نمى الناتج

المحلي الإجمالي في فترة الستينات بمعدلات أعلى منها خلال الخمسينات[٤]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البطالة في تلك الفترة لم تكن مقتصرة على اللاجئين الفلسطينيين فقط بل كانت بين اللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء[٥]. وتوضح البيانات المتوفرة، على الرغم من ندرتها، أن نسبة البطالة في مخيمات منطقة عمان كانت حوالي ١٥٪ في عام ١٩٦٠ بينما كانت حوالي ١٠٪ فقط بين اللاجئين الفلسطينيين خارج المخيمات أكثر من المقيمين في المخيمات[٦].

واتصف سوق العمل في فترة (١٩٥٥ ـ ١٩٦٦) بتدني معدل المشاركة مقارنة مع دول عربية وأجنبية في نفس المستوى الاقتصادي للأردن. فحين بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأردن ٢٢,٩٪ في عام ١٩٦١، كانت تلك النسبة ٤٠٪ في دول أخرى ماثل معدل دخل الفرد فيها ذلك في الأردن[٧]. ويعود تدني هذا المعدل في الأردن إلى ارتفاع نسبة أعداد غير المنتجين اقتصادياً من الأطفال والمعالين إلى مجمل عدد السكان الأمر الذي يعكس معدل إعالةٍ مرتفع نسبياً، الجدول رقم (٢-١٤). وإضافة إلى ذلك فقد كان معدل مشاركة المرأة منخفضاً أيضاً حيث بلغ حوالي ٣,٢٪ فقط نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي لم تشجع مشاركة المرأة في سوق العمل، الجدول رقم (٢-١٦).

أما بخصوص التركيب الهيكلي للقوى العاملة فقد حظيت القوى العاملة الزراعية بأعلى أهمية نسبية حيث استحوذ القطاع الزراعي على ٣٥,٣٪ من مجمل القوى العاملة، وقطاع غير المصنفين ١٨,٤٪، والخدمات ١٣,٧٪، والبناء ١٠,٣٪، والصناعات التحويلية ٨,٤٪، الجدول رقم (٢-١٧). ويعكس هذا التوزيع للقوى العاملة الهيكل الاقتصادي في الأردن حيث كان اقتصاداً زراعياً بالدرجة الأولى، علماً بأن الضفة الغربية كانت زراعية بدرجة أكبر من الضفة الشرقية. وقدر بأن الضفة الغربية كانت توفر ما لا يقل عن ٦٠٪ من متطلبات الأردن من المواد الغذائية الزراعية و٤٠٪ من ثروته الحيوانية وإنتاجه الحيواني[٨].

وقد واكب تطورات سوق العمل في الأردن هجرة داخلية ملحوظة من الريف

إلى المدن، مماثلة لمعظم الدول النامية، وهجرة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، فبينما تزايد عدد السكان بنسبة ٣,١٪ سنوياً خلال فترة (١٩٥٢ ـ ١٩٦١) فقد نمى عدد سكان الحضر بنسبة ٥٪ سنوياً وسكان الريف بنسبة ١,٤٪ سنوياً فقط[٩]. وكانت هذه الهجرة في معظمها موجهة إلى منطقتي عمان والزرقاء. وكانت الهجرة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية بشكل عام نتيجة لاكتظاظ الأولى باللاجئين الفلسطينيين ولعدم تمكنها من استيعابهم في اقتصادها النامي. وعلى الرغم من هذه الهجرة فقد بقيت الكثافة السكانية في الضفة الغربية ضعف تلك في الضفة الشرقية سواء إذا قيست بنسبة عدد السكان لكل كيلو متر مربع غير صحراوي أو لكل كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية أو بنسبة عدد سكان الريف لكل كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية[١٠]. وعلى أية حال فقد كان معدل الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ومن الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية خلال فترة (١٩٦١ ـ ١٩٦٧) أقل منه في فترة (١٩٥٢ ـ ١٩٦١) نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية وعوامل الاستقرار والهجرة بعد حرب عام ١٩٤٨. فتشير المعلومات المتوفرة إلى أن معدل الهجرة الداخلية خلال فترة (١٩٦١ ـ ١٩٦٧) كان أقل بنسبة ٤٠٪ من فترة (١٩٥٢ ـ ١٩٦١)[١].

ثانياً: الخصائص الرئيسية لسوق العمل الأردني خلال (١٩٦٨ ـ ١٩٨٩):

كان لحرب عام ١٩٦٧ وما نتج عنها من فقدان الضفة الغربية وتعثر المسيرة التنموية الشاملة وتزايد الضغوط السكانية نتيجة لتسارع الهجرة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية وبالتالي تنامي المتطلبات الإنمائية لمساعدة المهاجرين من جهة، ولتغطية المتطلبات الاستثمارية والدفاعية من جهة أخرى، أثر مباشر في تشكيل الخصائص الرئيسية لسوق العمل الأردني منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن، فعلى الرغم من أن الضفة الغربية قد شكلت نسبة ٧,٦٪ من مساحة الأردن إلا أنها قد ساهمت بنسبة ٤٥٪ في الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٦٦ وساهمت في القطاع الزراعي بنسبة ٣٧٪، الصناعي ١٩٪، التشييد ٣٣٪، الماء والكهرباء

٣١٪، النقل ٤٧٪، التجارة ٤٣٪، البنوك والتأمين ٣٧٪، المساكن ٤١٪، الإدارة والدفاع ١٨٪، والخدمات ٥٥٪[١٢]. وتدفق من الضفة الغربية بعد الحرب حوالي (٣٠٠ ـ ٤٠٠ ألف نسمة) للإقامة في الضفة الشرقية نتيجة للعدوان الإسرائيلي الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد سكان الضفة الشرقية بنسبة (٣٧٪ ـ ٣٨٪) خلال فترة محدودة جداً مما أضاف مع العبء العسكري المتنامي عبئاً اقتصادياً واجتماعياً جديداً على موارد الضفة الشرقية المحدودة. واستمر عدد السكان بالنمو بمعدل ٣,٣٪ سنوياً تقريباً رافداً سوق العمل بأعداد متزايدة من القوى العاملة الباحثة عن عمل ليفاقم من الأعباء الاقتصادية على الأردن. وفي ضوء هذه المعطيات كان لزاماً على الأردن تكثيف جهوده الإنمائية للتغلب على مختلف المصاعب الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن في سوق العمل ليبدأ مسيرة التنمية من جديد في عام ١٩٧٣ متبنياً خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥.

وبناء على ذلك، فقد تمثلت الخصائص الرئيسية لسوق العمل الأردني في هذه الفترة بانخفاض نسبة المشاركة الخام في القوى العاملة وعدم التوازن في التوزيع القطاعي والجغرافي للقوى العاملة واختلال التوازن في سوق العمل ليعكس الفائض أو العجز في أسواق عمل العديد من المهن. وسيتم بحث هذه الخصائص على النحو التالي:

أ ـ تدني نسبة المشاركة الخام في القوى العاملة:

بقيت معدلات المشاركة الاقتصادية الخام للسكان الأردنيين منخفضة في حدود ٢٠٪ من إجمالي السكان خلال (١٩٦٨ ـ ١٩٨٩)، على الرغم من تزايدها البطيء في هذه الفترة. وللمقارنة تبلغ نسبة المشاركة في القوى العاملة في الهند حوالي ٣٣٪ وفي أمريكا حوالي ٤١٪[١٣]. ويعود الارتفاع الطفيف في معدلات المشاركة الاقتصادية للسكان من ١٩,٨٪ في عام ١٩٦٨ إلى حوالي ٢١,١٪ في عام ١٩٨٩ إلى تنامي أعداد القوى العاملة الداخلة سوق العمل حيث ارتفع عددها

[من ٢٧٩,٤ ألف في عام ١٩٦٨ إلى ٥٨٣,٥ ألف في عام ١٩٨٩] أي أنها نمت بمعدل ٥٪ سنوياً، مقابل معدل نمو سكاني مقداره ٣,٣٪ سنوياً. ويعزى الانخفاض العام في معدلات مشاركة السكان في القوى العاملة لأسباب ديموغرافية واجتماعية واقتصادية يمكن تلخيص أهمها بما يلي:

١ ـ التركيب العمري للسكان، حيث أن حوالي ٥٠٪ من السكان ينتمون للفئتين العمريتين أقل من ١٥ عاماً، وأكثر من ٦٤ عاماً.

٢ ـ ارتفاع نسبة الملتحقين بالدراسة من السكان في سن العمل. وتقدر نسبة الطلاب إلى مجموع السكان في جميع مراحل الدراسة بما يزيد عن ثلث السكان.

٣ ـ ما زال معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضاً على الرغم من تزايده منذ أوائل الثمانينات، فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سن العمل في القوى العاملة من حوالي ٨٪ عام ١٩٧٩ إلى ١٢,٥٪ في عام ١٩٨٥، ومن المتوقع أن ترتفع إلى حوالي ١٨٪ في عام ١٩٩٠[١٤]. ويعود ذلك إلى النمو الاقتصادي وتزايد عداد الملتحقات بالجامعات والمعاهد العليا واستمرار هجرة الأيدي العاملة إضافة إلى تبني سياسات تشجيع عمل المرأة.

٤ ـ التقاعد المبكر لعدد مرتفع نسبياً من العاملين.

٥ ـ استمرار هجرة القوى العاملة اليافعة للعمل في الخارج خاصة في الدول العربية المصدرة للبترول، الأمر الذي يؤثر عكسياً على عرض القوى العاملة في سوق العمل الأردني.

وبذلك فإن سوق العمل الأردني يتصف بضيق قاعدة العرض فيه الناجمة عن انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة. ويؤدي انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع معدل الإعالة في الأردن، أي أن حوالي ٢٠٪ من السكان العاملين أصبح لزاماً عليهم إعالة ليس فقط غير القادرين على العمل من الفئات العمرية أقل من

١٥ عاماً، وأكثر من ٦٤ عاماً الذين يؤلفون حوالي ٥٠٪ من مجمل السكان، بل يجب أن يعيلوا بالإضافة إلى هذا ٣٠٪ من السكان القادرين على العمل ولا يدخلون في سوق العمل للأسباب السابق ذكرها. وبذلك، فإن القوى العاملة المشاركة في سوق العمل تعيل حوالي ٨٠٪ من مجموع السكان. وبعبارة أخرى، فإن كل عامل يجب أن يعيل حوالي أربعة أفراد غير منتجين اقتصادياً بالإضافة إلى نفسه، الأمر الذي يشكل عبئاً وضغطاً اقتصادياً كبيراً على القوى العاملة المشاركة في سوق العمل الأردني.

ب ـ عدم التوازن في التوزيع القطاعي والجغرافي للقوى العاملة

يتصف هيكل القوى العاملة الأردنية بعدم توازنه القطاعي منذ عام ١٩٦٨ على الرغم من التغير الذي حصل على الأهمية النسبية لإعداد القوى العاملة في بعض القطاعات. وتظهر البيانات أن حوالي ٧١٪ من مجموع القوى العاملة قد تركزت في قطاع الخدمات في عام ١٩٨٩. ويعكس هذا صفة هيكلية من صفات الاقتصاد الأردني هي كونه اقتصاد خدمات حيث تساهم هذه القطاعات بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي (٦٧٪ في عام ١٩٨٩). وتجدر الإشارة إلى أن هدف زيادة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي على حساب قطاعات الخدمات الذي تبنته خطط التنمية المتلاحقة قد تحقق بعض الشيء. حيث ارتفعت مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي [من ٣١,٥٪ في عام ١٩٦٨ إلى ٣٣,٠٪ في عام ١٩٨٩][١٥]. غير أن الأهمية النسبية لإعداد القوى العاملة في قطاعات الخدمات قد ارتفعت [من ٥٨,٧٪ إلى ٧١,٣٪] خلال نفس الفترة وذلك على حساب قطاعات الإنتاج السلعي. ويعكس هذا تطور الإنتاجية في القطاعات السلعية بالمقارنة مع قطاعات الخدمات.

وفي نفس الوقت، فقد شهدت جميع القطاعات الاقتصادية، ما عدا قطاع الزراعة، تطوراً من حيث العدد المطلق للعاملين فيها خلال فترة (١٩٦٨ ـ

١٩٨٩). فالأهمية النسبية للعاملين في الزراعة قد انخفضت بشكل ملحوظ [من ٢٢٪ في عام ١٩٦٨ إلى ٧,٢٪ في عام ١٩٨٩] ليعكس انخفاض أعداد القوى العاملة في هذا القطاع بنسبة ١,٥٪ سنوياً. وعلى الرغم من ذلك فإن الدخل الزراعي كان في ارتفاع مستمر ولم يتأثر سلبياً مما يدل على ارتفاع الإنتاجية والتكوين الرأسمالي الزراعي، إضافة إلى استخدام العمالة الأجنبية بشكل كبير في هذا القطاع. فقد نمى الإنتاج الزراعي [من ١٦,٢ مليون دينار في عام ١٩٦٨ إلى ١٣٤,٢ مليون دينار في عام ١٩٨٩][١٦]. وقد واكب هذا التغير الهيكلي ارتفاع في نسبة وأعداد العاملين في قطاع الصناعة والتعدين بشكل ملحوظ. وتعد هذه التغيرات كنتيجة طبيعية لمسيرة التطور الاقتصادي.

وإضافة لذلك، فإن هناك عدم توازن في التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الأردنية حيث حظيت محافظة العاصمة بما معدله ٥٨٪ من مجموع القوى العاملة بينما حازت محافظة إربد على معدل ٢٤٪، والكرك ٧٪، والبلقاء ٧٪، ومعان ٤٪، خلال فترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)[١٧]. ويعود ذلك إلى التركز السكاني في العاصمة إضافة إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن سعياً وراء العمل.

جـ - اختلال التوازن في سوق العمل:

لقد أدت التغيرات السريعة التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ عام ١٩٦٨ لانعكاسات مختلفة على معطيات سوق العمل في الأردن. فقد اتصف سوق العمل الأردني بكونه مرسل ومستقبل للقوى العاملة في الوقت نفسه، وكذلك شهد فائضاً في أسواق عمل بعض المهن نتيجة لتسارع العرض بنسب أعلى من ازدياد الطلب المحلي والأجنبي على العمالة الأردنية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في معدلات البطالة في بداية السبعينات ومنذ منتصف الثمانينات حتى الآن. وقد واكب هذه المظاهر، هجرة داخلية متزايدة نتيجة لعدم توفر فرص عمل في المناطق الريفية، ولانخفاض معدلات الأجور في القطاع الزراعي بالنسبة لقطاعات

الصناعة والخدمات. وعليه سيبحث هذا الجزء في البطالة، الهجرة الخارجية والعمالة الوافدة، والهجرة الداخلية.

١ ـ البطالة:

لقد طرأت تغيرات مختلفة على نهب البطالة في سوق العمل الأردني بحيث تفاوتت بشكل كبير في ضوء الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال (١٩٦٨ ـ ١٩٨٩). وأصبحت ظاهرة البطالة منذ منتصف الثمانينات من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وذلك على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلها الأردن للتغلب عليها. وقد تفاعلت عوامل مختلفة لتحدد حجم البطالة وتفاوتها من فترة لأخرى في ضوء تغيرات الطلب الداخلي والخارجي على القوى العاملة الأردنية إضافة إلى تطور عرضها في سوق العمل المحلي.

ويظهر الجدول رقم (٢ـ١٨) أن نسبة البطالة قد وصلت إلى معدل ٧,١١٪ سنوياً خلال فترة ما بعد حرب عام ١٩٦٧ وما تبعها من أحداث أثرت سلباً على الأداء الاقتصادي ما بين عامي (١٩٦٨ و١٩٧٣). وفي فترة الازدهار الاقتصادي المتمثلة في تسارع معدلات النمو خلال (١٩٧٤ ـ ١٩٨٣) أخذت نسبة البطالة في الانخفاض حيث وصلت معدل ٣,٣٪ سنوياً خلال (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢). ويمكن القول أن هذه الفترة قد شهدت تشغيل شبه كامل في سوق العمل الأردني. غير أنه منذ منتصف الثمانينات عادت نسبة البطالة للارتفاع نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي في الأردن، وبالتالي انخفاض الطلب على القوى العاملة. فارتفعت إلى ٨٪ في عام ١٩٨٦، وإلى ١٠,٣٪ في عام ١٩٨٩ وفقاً لتقديرات وزارة العمل. وبذلك فقد ارتفع عدد المتعطلين [من حوالي ١٧ ألف في عام ١٩٨١ إلى نحو ٦٠,٠ ألف في عام ١٩٨٩].

من المعروف أنه لا يمكن أن تعزى البطالة لسبب واحد مستقل، إنما تتأتى

نتيجة لتفاعل عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر مباشرة أو غير مباشرة في جانبي طلب وعرض القوى العاملة. ويمكن تلخيص **العوامل الداخلية** التي أدت إلى ظهور البطالة في الأردن بما يلي:

١ ـ تراجع الطلب على القوى العاملة نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي في الأردن في فترات (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) ومنذ منتصف الثمانينات حتى الآن كما ذكر أعلاه.

٢ ـ استمرار تزايد أعداد خريجي النظام التعليمي من الأردنيين في الداخل والخارج. تشير المعلومات المتوفرة بأن عدد الخريجين من الداخل والخارج قد ارتفع من ٨,٣٨٥ في العام الدراسي (١٩٨٠/١٩٨١) إلى ١٩,٧٩٠ في العام الدراسي (١٩٨٨/١٩٨٩)، بزيادة ١٥,١٪ سنوياً[١٨]. وتجدر الإشارة إلى أن النظام التعليمي لم يتمكن من التكيف مع التغيرات في سوق العمل بصورة كبيرة، إضافة إلى أن بعض الخريجين يحجمون عن العمل في وظائف معينة إما بسبب الموقع الجغرافي أو انخفاض الأجر أو النظرة الاجتماعية والمسلكية للأعمال المهنية الأمر الذي يعكس بطالة سلوكية وهيكلية.

٣ ـ ساهمت العمالة الوافدة في رفع نسبة البطالة في الأردن خاصة خلال فترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، وساعدت في خلق منافسة على الوظائف الشاغرة بينها وبين القوى العاملة الأردنية وفي تخفيض مستوى الأجور في الأردن بشكل عام. فقبول العامل الوافد بأجر منخفض نسبياً والعمل لساعات أطول بدون أجر إضافي وبدون اعتبار الموقع الجغرافي للعمل قد أثر بشكل سلبي على مدى توفر فرص العمل للقوى العاملة الأردنية خاصة خلال فترة تراجع النشاط الاقتصادي المذكورة أعلاه.

٤ ـ ساهم تنفيذ المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية العالية التي لا تعتمد على القوى العاملة بشكل كبير في زيادة نسبة البطالة. لقد انحازت قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن إلى جانب عنصر رأس المال على حساب عنصر العمل مما أدى إلى

تنفيذ مشاريع إنمائية تعتمد بصورة كبيرة على الكثافة الرأسمالية بدلاً من الكثافة العمالية.

٥ ـ كان لاستمرار النمو السكاني بمعدلات عالية نسبياً (٣,٣٪ سنوياً خلال (١٩٦٨ ـ ١٩٨٩) أثر كبير في زيادة عرض القوى العاملة الداخلة سوق العمل.

٦ ـ كان للعمالة الأردنية العائدة منذ منتصف الثمانينات تأثير مباشر على تفاقم مشكلة البطالة في الأردن من خلال زيادة عرض العمل في السوق المحلي. وتجدر الإشارة لعدم توفر معلومات دقيقة وشاملة عن أعداد العمالة العائدة. غير أن عدد العائدين في عام ١٩٨٦ قدر بحوالي (١,٢٧٥ ـ ٤,٩٤٩) عاد معظمهم من الدول العربية ويقع أغلبهم ضمن فئات العمر النشطين اقتصادياً، والسبب الأساسي لعودتهم هو الركود الاقتصادي السائد في الدول المضيفة[١٩]. ومن الآثار السلبية الأخرى لعودة الأردنيين العاملين في الخارج تراجع حجم التحويلات من الخارج وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات العامة والبنية التحتية، الأمر الذي يؤثر سلبياً على حجم الادخار وبالتالي الاستثمار.

أما فيما يتعلق **بالعوامل الخارجية** التي ساهمت في ظهور البطالة في سوق العمل الأردني، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ أدى تراجع الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية نتيجة للأوضاع الاقتصادية السائدة في دول الاستقبال خاصة الدول العربية المصدرة للنفط، ولاتباع سياسة إحلال العمالة الوطنية بدل العمالة الأجنبية والعربية إلى تناقص أعداد المهاجرين للعمل في تلك الدول من جهة، وإلى عودة بعض الأردنيين العاملين في الخارج من جهة أخرى. فقد انخفض عدد الأردنيين المهاجرين للعمل في الخارج من (١٠,٠٠٠ ـ ١٢,٠٠٠) عامل سنوياً خلال (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) وإلى نحو (٤,٠٠٠ ـ ٨,٠٠٠) عامل سنوياً خلال (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)،

غادر معظمهم إلى دول مجلس التعاون الخليجي حيث استوعبت المملكة العربية السعودية أكثر من نصفهم[٢٠]. وبذلك لم تساهم الهجرة الخارجية بشكل كبير في الحد من تفاقم مشكلة البطالة في الأردن منذ منتصف الثمانينات.

٢ ـ تأثر الاقتصاد الأردني بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول المصدرة للنفط بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال انخفاض المساعدات العربية المقدمة للأردن، وتراجع الصادرات الأردنية لبعض هذه الدول إضافة لانخفاض حجم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. وساهمت هذه العوامل مجتمعة في تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام. فقد انخفضت الحوالات بدون مقابل للحكومة [من ٤١٥,٣ مليون دينار في عام ١٩٨١ إلى ٢٠٩,٦ مليون دينار في عام ١٩٨٨]، وتراجعت حوالات العاملين [من ٤٧٥ مليون دينار في عام ١٩٨٤ إلى ٣٣٥,٧ مليون دينار في عام ١٩٨٨]، وانخفضت الصادرات الأردنية إلى العراق والسعودية والكويت وقطر خلال فترة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)[٢١].

وانطلاقاً من الوعي التام لأبعاد مشكلة البطالة في الأردن فقد اتخذت مجموعة من الإجراءات الرامية للحد من اختلال التوازن بين الطلب والعرض. وباختصار شديد، ففي جانب الطلب فقد اعتمدت السياسات التالية:ـ

١ ـ تم تبني سياسة خلق فرص العمل من خلال الخطط التنموية المتلاحقة بهدف التغلب على اختلالات سوق العمل الأردني عن طريق تنظيمه وتحفيز الاستثمار الخاص والعام لرفع معدلات النمو الاقتصادية وبالتالي الحد من تفاقم مشكلة البطالة.

٢ ـ ما زال الأردن يحاول المساهمة في حل مشكلة البطالة عن طريق توسيع التوظيف الحكومي في ضوء الإمكانات المالية المتاحة والأوضاع الاقتصادية السائدة.

٣ ـ تم تشجيع الهجرة إلى الخارج في أوقات تفاقم مشكلة البطالة وتنظيمها في أوقات ظهور الاختناقات والعجز في أسواق عمل بعض المهن. وكان ذلك من خلال عقد اتفاقات مع عدد من الدول العربية المستوردة للعمالة الأردنية.

٤ ـ كان هناك محاولات لاستخدام سياسة الأجور للتغلب على مشكلة البطالة، غير أن هذه السياسة لم تستغل بصورة جيدة. فلا توجد سياسة أجور واضحة المعالم في الأردن ولا تتدخل الدولة لتحدد الحد الأدنى للأجور أو لربط الأجور بالإنتاجية أو بجدول غلاء المعيشة.

أما في **جانب العرض**، فقد دأب الأردن على تطوير نظامه التعليمي والتدريبي ليوائم بين مخرجات هذا النظام ومتطلبات سوق العمل الأردني وأسواق الدول العربية المجاورة، إلى حد ما. وازداد الاهتمام في تكييف وإصلاح النظام التعليمي في فترة ظهور الاختناقات في سوق العمل الأردني لكي يتمكن من تغطية الطلب المحلي على بعض المهن الفنية والإدارية. وكذلك ليتمكن من التغلب على مشكلة البطالة في صفوف خريجي الجامعات والكليات العليا عن طريق التركيز على التدريب وإعادة التدريب المهني ليتم استيعاب أعداد أكبر من القوى العاملة المتعطلة في السوق المحلي. غير أن الأردن يفتقر إلى سياسة سكانية واضحة ومحددة الأهداف على الرغم من المعرفة بمدى أهمية السياسة السكانية في تحديد حجم السكان والقوى العاملة الداخلة سوق العمل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإجراءات المذكورة أعلاه لم تتمكن حتى الآن من التغلب على مشكلة البطالة التي ما زالت تتفاقم ومن المتوقع أن تزداد حدتها في السنوات القادمة فيما إذا بقيت الأوضاع الاقتصادية السائدة على ما هي عليه وبقيت أسباب البطالة قائمة دون معالجة جذرية، وذلك مماثلة للعديد من الدول العربية التي تعاني من أزمات اقتصادية حالياً[٢٢]. وينفذ الأردن حالياً برنامج تصحيح اقتصادي لإعادة زخم التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار والادخار الخاص

وإعـادة الثقـة والاستقـرار في الاقتصـاد الـوطني وبـالتـالي التغلب على الأزمـة الاقتصادية. غير أن البرنامج لم يهدف إلى مواجهة مشكلة البطالة بصورة مباشرة بل هدف إلى تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي مقداره ١,٣٪ سنوياً خلال (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣). وفيما إذا تم تحقيق ذلك فمن المؤمل أن يتم خلق عدد كبير من فرص العمـل في الاقتصـاد الـوطني حيث يتطلع البرنامج إلى أن يتركز الاستثمار في المشاريع التصديرية ذات الكثافة العمالية العالية لكي يساهم في الحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال فترة البرنامج.

٢ ـ الهجرة الخارجية والعمالة الوافدة:

كمـا ذكـر سابقـاً، لقـد بدأت الهجـرة الخارجية للعمالة الأردنية منذ بداية الخمسينات نتيجة للأوضاع الاقتصادية واستمرت حتى الآن، غير أن كثافتها قد تفـاوتت من وقت لآخـر. وقـد تزايدت منـذ منتصف السبعينات بسبب الأوضاع الاقتصادية الداخلية ولتنامي الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية في دول الخليج التي كانت تنفـذ برامج إنمائية شاملة. ولذلك ارتفع عدد القوى العاملة الأردنية المهـاجرة [من ١٩٨,٤ ألف عام ١٩٧٥[٢٣] إلى ٣٠٥,٤ ألف في عام ١٩٨٠] وليصل [إلى حوالي ٣٣٩ ألف في عام ١٩٨٧][٢٤]. وفي نفس الوقت، ارتفعت تحـويلات العـاملين في الخـارج وكـان لهـا آثـار إيجـابية على ميزان المدفوعات، على الرغم من بعض آثارها السلبية مثل مساهمتها في زيادة نسب التضخم والاستهلاك والاستيراد والتي بينتها العديد من الدراسات[٢٥].

وكان من نتائج الهجرة الخارجية أيضاً ظهور اختناقات في أسواق عمل بعض المهن حيث فاق الطلب عرض القوى العاملة مما أدى بالتالي إلى ارتفاع معدلات الأجور في سوق العمل الأردني. وحتم ذلك استيراد القوى العاملة الأجنبية لتغطية العجز في سوق العمل، فارتفع عدد العمالة الوافدة [من ٢,٢٢٨ في عام ١٩٧٥ إلى ٧٩,٥٦٦ في عام ١٩٨٠] ليصل [إلى حوالي ٢٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٨٩]

وكانت في معظمها من الدول العربية المجاورة[٢٦]، وكان من آثار استيراد العمالة الأجنبية مساهمتها الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض الأجور نسبياً وسد العجز في سوق العمل وتلافي الاختناقات في قطاعات مختلفة. أما الآثار السلبية فتمثلت في منافسة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية على فرص العمل وبالتالي مساهمتها في زيادة نسبة البطالة منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن. وتتركز العمالة الأجنبية في قطاعات الإنشاءات والزراعة والخدمات الاجتماعية، أي في المهن التي لا يرغب الأردنيون العمل فيها[٢٧].

٣ ـ الهجرة الداخلية:

نتيجة لعدم توفر فرص العمل في المناطق الريفية ولتدني مستوى الأجور في القطاع الزراعي مقارنة بقطاعات الخدمات والصناعة، شهد الأردن تسارعاً في هجرة القوى العاملة من الريف إلى المدن لتزيد من الضغوط الاقتصادية في المدن. ولعدم توفر المعلومات عن الهجرة الداخلية فيمكن الاستدلال عن مداها من خلال تطور نسبة عدد سكان المناطق الحضرية إلى مجمل عدد السكان في الأردن التي ارتفعت [من ٥٩٪ في عام ١٩٧٩ لتصل إلى ٧٠٪ في عام ١٩٨٨][٢٨].

خلاصة:

تأثرت معطيات سوق العمل الأردني بصورة مباشرة بالتغيرات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية التي مرت بها البلاد منذ عام ١٩٤٨، وبالأوضاع الاقتصادية التي سادت الدول العربية المجاورة وتلك المستوردة للعمالة الأردنية. ولذلك ساهمت هذه التغيرات في تشكيل الخصائص الرئيسية لسوق العمل في الأردن خلال الفترتين (١٩٥٥ ـ ١٩٦٦) و(١٩٦٨ ـ ١٩٨٩). وأتت تلك الخصائص متشابهة إلى حد كبير خلال فترتي الدراسة بحيث تمثّلت في تدني نسبة المشاركة الخام ومعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، عدم التوازن القطاعي

والجغـرافي للقوى العاملة، واختلال التوازن في سوق العمل بظهور البطالة والهجرة الخارجية. وخلافاً لفترة ما قبل حرب عام ١٩٦٧ فقد تميز سوق العمل الأردني منذ منتصف السبعينات بكونه مصدراً ومستقبلاً للعمالة في نفس الوقت نتيجة لتسارع معدلات الهجرة إلى الخارج وتزايد أعداد العمالة الوافدة. وكذلك، فقد تفاقمت مشكلة البطالة منذ منتصف الثمانينات حتى الآن بشكل أكبر مما كانت عليه في الخمسينات والستينات.

لقـد تفـاوتت نسب البطالة في ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد فكـانت مرتفعـة في فتـرة ما بعـد حرب عام ١٩٤٨ وعـادت للانخفـاض خلال الستينات. وبعد حرب عام ١٩٦٧ عادت نسبة البطالة للارتفاع بشكل ملحوظ إلا أنها انخفضت خلال (١٩٧٤ ـ ١٩٨٥) نتيجة للجهود الإنمائية التي تركزت على خلق فرص عمل، وفي هذا الوقت ظهرت اختناقات في سوق العمل الأردني نتيجة للهجرة الخارجية والتوسع في التشغيل لتلبية متطلبات التنمية مما أوجب استيراد العمالة من الدول العربية المجاورة لسد العجز في سوق العمل. ونتيجة للركود الاقتصادي في الدول العربية وتأثير ذلك على الاقتصاد الأردني عن طريق انخفاض المسـاعدات العربية وحوالات الأردنيين العاملين في الخارج والصادرات لبعض الدول العربية تراجع الطلب المحلي والخارجي على القوى العاملة الأردنية وواكب ذلك تسارع في أعداد خريجي النظام التعليمي وعودة عدد من العاملين في الخارج ليزداد عرض القوى العاملة بصورة كبيرة. فتفاعلت هذه العوامل لتؤدي إلى تزايد نسب البطالة خلال (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩) والتي يتوقع أن تستمر في الارتفاع فيما إذا بقيت الظروف الاقتصادية على ما هي عليه الآن.

وللتغلب على مشكلة البطالة، اتخذت إجراءات مختلفة أهمها: التركيز على خلق فرص عمل عن طريق خطط التنمية وبرامجها الاستثمارية العامة والخاصة، والتوسع في التوظيف الحكومي، وتشجيع الهجرة للخارج، ومحاولة إصلاح النظام التعليمي والتدريبي للحد من الاختناقات والبطالة في سوق العمل من خلال محاولة

مواءمة مخرجات هذا النظام مع متطلبات سوق العمل، إضافة إلى تنظيم تدفق العمالة الوافدة لكي لا تنافس العمالة الوطنية على فرص العمل المتاحة. غير أن هذه الإجراءات مجتمعة لم تتمكن من التغلب على مشكلة البطالة بصورة نهائية، الأمر الذي يستدعي تكثيف الجهود الإنمائية للخروج بالبلاد من الأزمة الاقتصادية والتشـديد على تنفيذ مختلف الإجراءات الحالية بصورة أفضل واتخاذ سياسات أخـرى مثـل: تبني سياسة سكانية واضحة، والاستمرار في سياسات التدريب، وإعادة التدريب وتنظيم سوق العمالة الوافدة حتى يتسنى خلق فرص عمل جديدة للعمالة الأردنية، وبالتالي الحد من تفاقم مشكلة البطالة في المستقبل القريب.

obeikandl.com

الهوامش

(١) IBRD (1957), The Economic Development of Jordan (Johns Hopkins Press, Baltimore), p. 49.

(٢) George L. Hariss (1958), Jordan (Hraf Press, New York), p. 25.

(٣) Michael P. Mazur (1979), Economic Growth and Development in Jordan (Croom Helm Ltd., London), p. 31.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق، صفحة ٣٢.

(٧) Simon Kuznets (1966), Modern Economic Growth: Rate, Structure, and Spread (New Haven, Yale University Press), p. 402

(٨) Vivian A. Bull (1975), The West Bank - Is It viable? (Leington Books, London), pp. 67-71.

(٩) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام الأول للسكان والمساكن ١٩٦١، المجلد رقم (١)، (عمان ـ الأردن)، صفحة ٢٩.

(١٠) المصدر السابق، المجلد رقم (٣)، صفحة ٤٢.

(١١) Michael P. Mazur, Op. Cit., pp. 28-29 and p. 34.

(١٢) Hana Odeh (1972), Economic Development of Jordan 1954-1971, (Jordanian Press Foundation, Amman-Jordan), p. 37.

(١٣) محمد سعد عميرة (١٩٨٥): القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية (الجمعية العلمية الملكية، عمان ـ الأردن)، صفحة ٦.

(١٤) وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ (عمان ـ الأردن)، صفحة ١٧٠.

M. Amerah (1990), "Major Employment Issues in Some Arab Countries". Paper Presented at the Senior Policy Seminar on "Employment Policy in Arab Countries" (EDI, World Bank and RSS, Amman-Jordan, June 25-27, 1990), pp. 8-11.

(١٥) البنك المركزي الأردني: بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ ـ ١٩٨٩)، (عمان ـ الأردن، تشرين أول ١٩٨٩)، جدول رقم (٤٧).

(١٦) البنك المركزي الأردني : النشرة الإحصائية الشهرية، مرجع سابق جدول رقم (٤٧).

(١٧) عيسى إبـراهيم وآخـرون (١٩٨٩)، واقـع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الأول (الجمعية العلمية الملكية، عمان ـ الأردن)، صفحة ٥٩.

(١٨) M. Ali, M. Amerah, and I. Ibrahim (1987), The Unemployment Problem in Jordan: Characteristics and Prospects, (RSS, Amman - Jordan), p. 81.

عادل لطفي ومازن عودة (١٩٩٠) : «موازين القوى العاملة في الأردن خلال عقد التسعينات (١٩٩٠ـ٢٠٠٠)»، ورقة قدمت في اجتماع الخبراء الخاص بـ «هياكل القوى البشرية في سوق العمل الأردني»، (منظمة العمل الدولية والجمعية العلمية الملكية، عمان ـ الأردن، ٢٣/٥/١٩٩٠)، صفحة ٤٥.

(١٩) عيسى إبـراهيم وآخـرون (١٩٨٩)، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث (الجمعية العلمية الملكية، عمان ـ الأردن)، صفحات (١٢٨ـ١٤٢).

(٢٠) محمد عبد الهادي (١٩٨٩)، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية»، دراسة قدمت في ندوة «الآثـار الـديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة» (منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، ٤ـ٩ كانون أول ١٩٨٩ عمان ـ الأردن)، صفحة ١٩.

(٢١) البنك المركزي الأردني : مرجع سابق، جدول رقم (٢١).

البنك المركزي الأردني : النشرة الإحصائية الشهرية (عمان ـ الأردن، كانون أول ١٩٨٩)، جدول رقم (٣٦).

(٢٢) N. Khuory and S. Tomoda (1989), Labour and Population Profiles for Arab Countries, (ILO-Geneva), pp. 31-32.

بطرس لبكي (١٩٨٩) «الوضع الراهن ومستقبل النمو الاقتصادي في الدول العربية المرسلة للعمـالـة»، دراسـة قدمت في ندوة «الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة»، (منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ٤ـ٩ كانون أول ١٩٨٩، عمان ـ الأردن)، صفحة ٢٦.

منظمة العمل العربية (١٩٨٦)، التقرير الموحد لواقع معلومات القوى العاملة والتشغيل في الأقطار العربية، (طنجة ـ المغرب)، الصفحات ١٧ـ١٨.

(٢٣) محمد سعد عميرة، (١٩٨٥)، مرجع سابق، صفحة ١١ .

(٢٤) اللجنة الوطنية للسكان/ الأمانة العامة، معلومات غير منشورة (عمان ـ الأردن) .

(٢٥) I. Serageldin, et. al (1983), Manpower and International Labour Migration in the Middle East and Northe Africa (World Bank - Oxford University Press, New York), pp. 86-90.

B. Saket, et.al (1983), Workers Migration Abroad: Socio-Economic Implications for Households in Jordan, (RSS, Amman-Jordan), pp. viii-xii.

(٢٦) عيسى إبراهيم وآخرون، الجزء الأول، مرجع سابق، صفحة ١٥٦ . وزارة العمل: التقرير السنوي العام ١٩٨٨ و١٩٨٩ (عمان ـ الأردن) .

(٢٧) M. Smadi et.al (1986), The socio-Economic Impact of Guest Workers in Jordan (RSS, Amman-Jordan), pp. 319-324.

(٢٨) دائرة الإحصاءات العامة: تعداد السكان لعام ١٩٧٩، (عمان ـ الأردن) .

دائرة الإحصاءات العامة: نشرة الإحصاءات السنوية ١٩٨٨ (عمان ـ الأردن) .

obeikandl.com

المراجع

أ ـ قائمة المراجع العربية:

١ ـ إبـراهيم، عيسى وآخـرون (١٩٨٩)، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، (الجمعية العلمية الملكية، عمان ـ الأردن).

٢ ـ البنك المركزي الأردني: بيانات إحصائية (١٩٦٤ ـ ١٩٨٩)، عمان ـ الأردن، تشرين أول، ١٩٨٩).

٣ ـ البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية (عمان ـ الأردن، كانون أول، ١٩٨٩، وآذار ١٩٩٠).

٤ ـ دائـرة الإحصـاءات العـامة: التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٦١، المجلد رقم (١)، (عمان ـ الأردن).

٥ ـ دائرة الإحصاءات العامة: تعداد السكان لعام ١٩٧٩، (عمان ـ الأردن).

٦ ـ دائرة الإحصاءات العامة: نشرة الإحصاءات السنوية ١٩٨٨، (عمان ـ الأردن).

٧ ـ لبكي، بطرس (١٩٨٩): «الوضع الراهن ومستقبل النمو الاقتصادي في الدول العـربية المـرسلة للعمـالـة»، دراسة قدمت في ندوة الآثـار الـديمـوغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي، مع إشارة خاصة للهجرة العائدة» (منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، ٤ـ٩ كانون أول ١٩٨٩، عمان ـ الأردن).

٨ ـ وزارة التخـطيط: خطة التنمية الاقتصـادية والاجتماعية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، (عمان ـ الأردن).

٩ ـ وزارة العمل: التقرير السنوي ١٩٨٨ (عمان ـ الأردن).

١٠ ـ وزارة العمل: التقرير السنوي ١٩٨٧ (عمان ـ الأردن).

١١ ـ منظمة العمل العربية (١٩٨٦)، التقرير الموحد لواقع معلومات القوى العاملة والتشغيل في الأقطار العربية، (طنجة ـ المغرب).

١٢ ـ عبد الهادي، محمد (١٩٨٩)، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية»، دراسة قدمت في ندوة الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي، مع إشارة خاصة للهجرة العائدة» (منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، ٤ـ٩ كانون أول ١٩٨٩، عمان ـ الأردن).

١٣ ـ عميرة، محمد سعد (١٩٨٥)، القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية، (الجمعية العلمية الملكية، عمان ـ الأردن).

obeikandl.com

ب ـ قائمة المراجع الأجنبية :

1- Ali, M. Amerah, M., Ibrahim I., 1987, The Unemployment Propblem in Jordan: Characteristics and Prospects (RSS, Amman-Jordan).

2- Amerah, M., 1990, "Major Employment Issues in Some Arab Countries, Paper Presented at the Senior Policy Seminar on "Employment Policy in Arab Countries" (EDI/World Bank and RSS, Amman-Jordan, June, 25-27, 1990).

3- Bull, Vivian A., 1975, The West Bank - Is It Viable? (Leington Book, London).

4- Harris, George L., 1958 , Jordan (Hraf Press, New York).

5- Khoury N., and Tomoda, S., 1989, Labour and Population Profiles for Arab Countries (ILO-Geneva).

6- Kuznets, Simon, 1966., Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread (New Haven, Yale University Press).

7- Odeh, Hana, 1972., Economic Development of Jordan, 1954-1971, (Jordanian Press Foundation, Amman-Jordan).

8- Mazur, Michael P., 1979., Economic Growth and Development in Jordan (Croom Helm Ltd., London).

9- Saket, B., et. al., 1983, Workers Migration Abroad: Socio-Economic Implications for Households in Jordan (RSS, Amman-Jordan).

10- Smadi, M., et. al., 1986: The Socio-Economic Impact of Guest Workers in Jordan, (RSS, Amman-Jordan).

11- Serageldin, I, et. al., 1983., Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa (World Bank, Oxford University Press, New York).

12- The World Bank, 1986, Jordan-Issues of Employment and Labour Market Imbalances (World Bank, Washington D.C.,).

13- IBRD, 1957., The Economic Development of Jordan, (Johns Hopkins Press, Baltimore).

obeikandl.com

جدول رقم (٢-١٤)

مؤشرات السكان والقوى العاملة في الأردن

١٩٥٥ و ١٩٦١

(بالألف)

البيان	١٩٥٥	١٩٦١
السكان	*١٤٥٦,٥	١٧٠٦,٢
معدل زيادة السكان ٪	٣,١	٣,١
القوى العاملة	٤٣١,١	٣٨٩,٩
العاملون	٣٧٠,٠	٣٦٢,٦
المتعطلون	٦١,١	٢٧,٣
نسبة البطالة (٪)	١٦,٥	٧,٠
معدل المشاركة (٪)	٢٩,٦	٢٢,٩
معدل الإعالة	١ : ٣,٤	١ : ٤,٤

* تقديري بناء على عدد السكان البالغ ١٣٢٩,١ لعام ١٩٥٢ وبدون المقيمين في معسكرات الجيش.

المصادر:

(١) المملكة الأردنية الهاشمية: إحصاءات المساكن لعام ١٩٥٢ (مطبعة الروم الأرثوذكس ـ القدس)، الصفحات (هـ) و(أ).

(٢) دائرة الإحصاءات العامة: التعداد العام الأول للسكان والمساكن ١٩٦١، المجلد رقم ١ و٢ (عمان ـ الأردن)، الصفحات ٢٩ ـ ٣٥ و١٠ على التوالي.

(٣) IBRD (1957), The Economic Development of Jordan (Johns Hopkins Press, Baltimore), pp. 441-444.

(٤) Michael P. Mazur (1979), Economic Growth and Development in Jordan (Croom Helm Ltd., London), p. 27.

جدول رقم (٢-١٥)

توزيع القوى العاملة الأردنية في الخارج

حسب الجنس لعام ١٩٦١

البيان	العدد	٪	ذكور	إناث
القوى العاملة الكلية	٣٥١٧٤	١٠٠,٠	٣٤١٨١	٩٩٣
العاملون	٣٢٧٦٥	٩٣,٢	٣١٨٧	٩٥٨
المتعطلون	٢٤٠٩	٦,٨	٢٣٧٤	٣٥

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام الأول للسكان والمساكن ١٩٦١، المجلد رقم ١، (عمان ـ الأردن)، ص٣٢٩.

جدول رقم (٢-١٦)

مؤشرات القوى العاملة والسكان في الأردن

عام ١٩٦١

البيان	المجموع	عدد الذكور	نسبة الذكور (٪)	عدد الإناث	نسبة الإناث (٪)
السكان	١,٧٠٦,٢٢٦	٨٦٧,٥٩٧	٥٠,٨	٨٣٨,٦٢٩	٤٩,٢
القوى العاملة	٣٨٩,٩٧٨	٣٦٧,٩٢٦	٩٤,٣	٢٢,٠٥٢	٥,٧
العاملون	٣٦٨,٦٥٨	٣٤١,٣١١	٩٤,١	٢١,٣٤٧	٥,٩
المتعطلون	٢٧,٣٢٠	٢٦,٦١٥	٩٧,٤	٧٠٥	٢,٦
نسبة البطالة (٪)	٧,٠	٧,٢	-	٣,٢	-
معدل المشاركة (٪)	٢٧,٨	٥١,٩	-	٣,٢	-
معدل الإعالة	١ : ٤,٤	-	-	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٦١، المجلد رقم ١، (عمان ـ الأردن)، ص٣٥، المجلد رقم ٢، ص١٠.

جدول رقم (٢-١٧)

توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي

في الأردن لعام ١٩٦١

النشاط الاقتصادي	القوى العاملة	التوزيع النسبي ٪
الزراعة	١٣٧,٧٥٧	٣٥,٣
المناجم والمحاجر	٩,١٨٦	٢,٤
الصناعات التحويلية	٣٢,٧٤٦	٨,٤
البناء	٤٠,١٥٩	١٠,٣
الكهرباء والغاز والمياه	١,٥٧٢	٠,٤
التجارة	٣١,٣٥٦	٨,٠
النقل والمواصلات والتخزين	١١,٨٩٩	٣,١
الخدمات	٥٣,٥٢٥	١٣,٧
غير مصنفين	٧١,٧٧٨	١٨,٤
المجموع	٣٨٩,٩٧٨	١٠٠,٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام الأول للسكان والمساكن ١٩٦١، المجلد رقم ٢، (عمان ـ الأردن)، ص١٠.

obeikandl.com

جدول رقم (٢-١٨)

تقديرات المتعطلين ومعدل البطالة

١٩٦٨-١٩٩٠

السنة	جملة المتعطلين (ألف)	معدل البطالة ٪
١٩٦٨	٢٧,٧	٩,٩
١٩٧٢	٤٥,١	١٤,٠
١٩٧٣	٣٦,٨	١١,١
١٩٧٦	٥,٩	١,٦
١٩٨١	١٧,٠	٣,٩
١٩٨٢	١٩,٤	٤,٣
١٩٨٦	٤٢,٩	٨,٠
١٩٨٧	٤٦,٤	٨,٣
١٩٨٨	٥٠,٣	٨,٩
١٩٨٩	٦٠,٠	١٠,٣
١٩٩٠	١٠٦,٠٠	١٦,٨

١ . (١٩٦٨-١٩٨٦) عيسى إبراهيم وآخرون (١٩٨٩): واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الأول، الجمعية العلمية الملكية، عمان ـ الأردن) صفحة ٦٤.

٢ . (١٩٨٧-١٩٨٩): وزارة العمل التقارير السنوية للأعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ (عمان ـ الأردن)، الصفحات ٢٠ و٢٠ و١٧ على التوالي.

٣ ـ وزارة العمل ـ مسودة التقرير السنوي لعام ١٩٩٠.

obeikandl.com